أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية
The Impact of Accounting Disclosure on Lending Decisions in Algerian commercial banks

دليلة دادة[1,*]، نوال بن عمارة [2]

[1]جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/04/20 ؛ **تاريخ المراجعة :** 2018/05/05 ؛ **تاريخ القبول :** 2018/05/27

ملخص:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان. وتمت الدراسة الميدانية في05 بنوك تجارية عمومية جزائرية، إعتمدنا فيها على دراسة إستكشافية إستخدمنا فيها المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث إخترنا عينة قصدية تتكون من موظفي أقسام الإئتمان، وإستخدمنا لتحليل بيانات المقابلات برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo، وفي الأخير أظهرت نتائج المقابلات أنه هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. من خلال أثر المعلومات المحاسبية ومستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان.

الكلمات المفتاح: إفصاح محاسبي، قوائم مالية، قرارت منح الإئتمان.

تصنيف JEL: M41 ، G21، D81.

Abstract:

The main objective of this study is to know the impact of accounting disclosure on lending decisions in Algerian commercial banks. By clarifying the relationship between accounting information in the financial statements and lending decisions, and the impact of the level of knowledge of credit decision makers on the accounting disclosure of lending decisions. It was the field study in 05 Algerian public commercial banks, adopted in which the exploratory study, we used the interview as a key tool for data collection and information, where intentional random sample is consists of credit services staff, and we used to analyze data interviews with Qualitative Data Analysis Program (Nvivo), and in the latest results of interviews showed that there is the impact of accounting disclosure in financial statements on lending decisions in Algerian commercial banks. Through the impact of accounting information and the level of awareness of lending decision makers.

Key words: accounting disclosure, financial statements, lending decisions.

Jel Classification Codes: M41 ،G21 ،D81.

e-mail: dalila_d_0608@yahoo.fr

تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الإقتصادية للمؤسسات لأصحاب المصالح، ويعد الإفصاح الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال تلك النتائج لمستخدميها لدعم قراراتهم خاصة المتعلقة بالإستثمار والتمويل. ونظرا لأهمية الإفصاح فقد قامت العديد من الدول بتظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية، خاصة تلك التي تحكم العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات التي تسهل مهتهم بشأن تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافها. ونظرا للتأثير المباشر لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والبيانات المالية، وكذا حجم المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات الإقتصادية على قرار منح الإئتمان من عدمه، نجد أن البنوك إهتمت إهتماما كبيرا بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بإعتبارها موردا أساسيا تعتمد عليه في عملية إتخاذ قرار الإئتمان.

- **طرح الإشكال:**

إن العمل على تحقيق جودة وموثوقية عالية في القوائم والبيانات المالية للمؤسسات الإقتصادية، يعني الإفصاح بمعلومات سليمة وصحيحة وذات مصداقية تكون كافية لمستخدميها، وتعد البنوك أحد أهم هؤلاء المستخدمين، حيث أن مدى شفافية وجودة المعلومات المفصح عنها من المؤسسات له التأثير الإيجابي على قرار منح الإئتمان. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة بالجزائر؟

وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة، نضع جملة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟
- يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان في البنوك البنوك التجارية الجزائرية؟
- يوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان في البنوك البنوك التجارية الجزائرية؟

تعد هذه الدراسة حديثة ولا توجد دراسات سابقة فيها شملت نفس الموضوع، لكن هناك دراسة تقاطعت مع موضوع بحثنا هي دراسة: Véronique Rougès(2010), Les Informations Comptables Repondent-Elles Aux Besoins Informationnels des Banquiers Lors de l'Octroi d'un Credit a une Entreprise ?

والتي إنطلقت من إفتراض أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لأصحاب المصلحة في صنع القرار. هذا الاتصال يشكك في فائدة البيانات المحاسبية للبنوك خلال قرار منح الائتمان للمؤسسات. حيث قامت من خلال مقابلات مع مصرفيين في البنوك الفرنسية، بتسليط الضوء على احتياجات المصرفيين والفوائد المتصورة للبيانات المحاسبية، عن طريق دراسة كيفية. حيث خلصت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية وحدها ليست كافية للإجابة عن إحتياجات المصرفيين، ومن جهة ثانية أثبتت قدرتها على تقدير مخاطر التخلف عن السداد من خلال النسب المالية. وبالتالي أهميتها في التحليل المالي.

I. الإفصاح المحاسبي

1. تعريف الإفصاح المحاسبي: يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الإقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه (المكارم، 2002). كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية" (مكية، 2007).

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون إبهام أو تضليل، ويسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال نشر كل المعلومات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء معلومات كمية أو معلومات نوعية بإمكانها أن تساعد المستثمر في إتخاذ قراراته. ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الإتصال من خلال تقديم وتفسير البيانات والمعلومات، حيث دون هذا لا تكون هناك فائدة لمخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما إحتوته التقارير المالية.

2. أنـــــواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي (اعمارة، 2010):

أ. الإفصاح الكامل: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات.

ب. الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى.

ج. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق. إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح المؤثرة في إتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.

د. **الإفصاح الملائم:** وهو الإفصاح الذي يراعي في حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس مهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط بل أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

ه. **الإفصاح الإعلامي:** يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض إتخاذ القرارت، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (مكية، 2007، صفحة 181).

و. **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون هذه التقارير غير مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات (عزوز، 2015).

3. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي: يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عن مقومات رئيسية كالتالي (صافو، 2015):

أ. **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** يمكن تقسيم فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئات داخلية وفئات خارجية، حيث تتمثل الفئات الداخلية في: الإدارة والموظفين، أما فئات خارجية فتتمثل في: المساهمين والدائنون والمقرضون. ونجد أن هناك إختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لذلك يجب تصميم القوائم والتقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات.

ب. **تحديد الغرض من المعلومات المحاسبية:** إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي هذه القوائم في توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار أو من أجل إتخاذ القرارات الرشيدة سواء إدارية أو تسييرية وغيرها.

ج. **تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية معلومات أساسية وضرورية، إضافة عنها فإن الملاحق وكافة الملاحظات والإيضاحات المتممة تعد جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية (عثامنة، 2007).

د. **تحديد أساليب الإيضاح عن المعلومات المحاسبية:** هناك العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي: القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقة، الملاحظات والإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات، الرسوم البيانية والإحصائية. حيث يجب أن يراعى معدوا القوائم المالية ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية بالتركيز على الأمور الجوهرية، بصورة يمكن لمستخدميها قراءتها بسهولة ويسر (صافو، 2015، صفحة 145).

ه. **تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث أن التوقيت المناسب له ثلاث صفات هي: الملائمة والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية. وحتى يكون الإفصاح مفيد فإنه بالإضافة إلى شرط كفاية وموثوقية المعلومة وقابليتها للمقارنة والفهم لابد من توفر التوقيت المناسب في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها وإلا سوف تفقد أهميتها (سوالم، 2014).

4. أساليب الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية: بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. ويمكن إبراز أهم هذه الأساليب والطرق للإفصاح في ما يلي (سعيدي، 2015):

أ. **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** تعتبر من أول الأساليب إستخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها أهمية شكل العرض في القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها، لتسهيل قراءتها وإمكانية مقارنتها.

ب. **المصطلحات والعرض التفصيلي:** إن أهمية إستخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم، وتقليل الغموض في المعلومات. كما أن للإختصار في البنود أهمية بالغة في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.

ج. **الملاحظات والهوامش:** ويتم إستخدامها للتوضيح والتفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

د. **إستخدام الجداول والملاحق:** وهو تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم

المالية، كما أن إستخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات مهمة مكملة للفهم.

ه. **أساليب مختلفة:** هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وتتمثل في تقارير المدقق الخارجي، وخطاب رئيس مجلس الإدارة، وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجة المستقبلية للمؤسسة.

و. **المعلومات الموجودة بين الأقواس:** وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، التي يصعب فهم طرق إحتسابها وسبب ظهورها من قبل المستخدمين غير المعنيين.

5. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي: تتأثر عملية الإفصاح بعدة عوامل أهمها ما يلي:

أ. **نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:** من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم والتقارير المالية بإختلاف نوعية المستخدمين لها، وهذا من خلال عدة عوامل لها علاقة بالمؤسسة ذاتها، كالعوامل البيئية سواء الإقتصادية والإجتماعية أوالسياسية، والتي لها تأثير على تسيير المؤسسة وتطورها، بالإضافة إلى طبيعة إحتياجات المستخدمين لهذه المعلومات سواء مستثمرين، مدققي حسابات،إلى غير ذلك (العابدي، 2016).

ب. **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة(من قوانين، مراسيم، منشورات، لوائح وتعليمات...)، فهي تؤثر بصورة مباشرة في طريقة وعملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية.

ج. **المنظمات والمؤسسات الدولية:** تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

III. مفهوم الإئتمان المصرفي

1. تعريف الإئتمان المصرفي: يعرف الإئتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بإلتزاماته (الرحيم، 2008). ويعرف الإئتمان المصرفي بأنه مبادلة قيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغ من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض، أما القيمة الأصلية فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد (الرحمن، 2012).

2. أنواع الإئتمان المصرفي: يوجد العديد من أنواع الإئتمان المصرفي الممنوح للعملاء، ويكون ذلك إما حسب الغرض من القرض، أو وفق الضمانات المطلوبة أو حسب المدة، حيث يمكن تقسيم أنواع الإئتمان إلى ما يلي:

أ. **الإئتمان المصرفي وفقا للغرض منه:** وينقسم الغرض من الإئتمان إلى ما يلي (طه، 2007):

- **الإئتمان الإستثماري:** هو الإئتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض إستخدامه في تمويل العمليات الإستثمارية طويلة أو متوسطة الأجل كإنشاء مباني جديدة أو شراء عقارات.
- **الإئتمان التجاري:** وهو تمويل قصير الأجل، أو هي القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية.
- **الإئتمان الإستهلاكي:** وهو عبارة عن مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل إحتياجاتهم الشخصية، كشراء السيارات، والسلع المعمرة كالآلات الكهرومنزلية وغيرها,

ب. **الإئتمان المصرفي وفقا لأجله:** وينقسم الإئتمان حسب مدته أو أجل إنقضائه إلى (ناصر، 2012):

- **إئتمان قصير الأجل:** ومدته سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين كحد أقصى.
- **إئتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد إلى سبع سنوات كحد أقصى.
- **إئتمان طويل الأجل:** ومدته تزيد عن الخمس أو السبع سنوات وليس له حد أقصى، إذ يمكن لأن يصل إلى أكثر من 20 سنة.

ج. **الإئتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض:** وينقسم إلى قسمين عام وخاص:

- **إئتمان مصرفي خاص:** وهو الإئتمان الذي يمنح لخواص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنوية (شركات).
- **إئتمان مصرفي عام:** وهو الإئتمان الذي يمنح للدولة والهيئات والمؤسسات العمومية والمصالح الحكومية.

د. **الإئتمان وفقا لطبيعته:** وينقسم إلى قسمين هما:

- **الإئتمان المصرفي المباشر:** ويتم هذا الإئتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الإئتمان لإستخدامها في تمويل عمليات متفق

عليها، ومحددة مسبقا بعقد الإئتمان ويتمثل فيما يلي: القروض، السلفيات النقدية، الحساب الجاري المدين، الكمبيالات المخصومة، والتمويل التأجيري.

- **الإئتمان المصرفي غير المباشر:** خطابات الضمان، الإعتمادات المستندية، بطاقات الإئتمان، القبولات المصرفية.

ه. **إئتمان مصرفي وفقا للضمان:** وينقسم إلى:

- **الإئتمان المصرفي بضمان(المضمون):** تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد عميله في حال تعثره على السداد في موعد الإستحقاق، وهذا ما يجعل للبنك الحرية في التصرف بالضمان لإسترجاع حقه.
- **الإئتمان المصرفي غير المضمون:** قد تمنح البنوك بعض الإئتمانات إلى بعض العملاء دون ضمان وهذا ما يعرف عادة بالإئتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين البنك والعميل.

3. عناصر الإئتمان المصرفي: يرتكز التطبيق العملي لمنح الإئتمان على ثلاث مبادئ أساسية هي (عطية، 2003):

أ. **الأمان:** ويعني ضرورة توافر بعض الشروط في المقترض تكفل له المقدرة على سداد القرض وأعبائه في مواعيد إستحقاقها دون تأخير، وهو ما يعني توفر "الأمان" للقرض، ومن هذه الشروط: أهلية العميل المتعاقد، سمعته التجارية، درجة نجاحه في السوق، كفائته الإدارية والفنية، المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى شروط تخص القرض بحد ذاته كمبلغه، مدته، وضماناته.

ب. **السيولة:** لا يقصد بذلك إحتفاظ البنك بمعدل سيولة معين، أي أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح، وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة، ودون التعرض للمخاطر (البديوي، 2012).

ج. **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يمكن للبنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى، وتحقيق أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك (البديوي، 2012، صفحة 24).

4. معايير منح الإئتمان المصرفي: يعتمد نجاح الإئتمان المصرفي بتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم لإقراضها إلى أكبر درجة ممكنة، وتتحقق هذه النتيجة من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بـــ:5C's، (Five of crédit) والذي يعتبر أبرز منظومة لدى محللي الإئتمان على مستوى العالم، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عملية المقترض (عبادي، 2014)، وأهم هذه المعايير هي (زبدة، د.س.ن):

أ. **شخصية العميل:** ويقصد بها جمع المعلومات والبيانات عن العميل عن محيطه الإجتماعي والإقتصادي وسجل أعماله، ومدى إستعداده ورغبته وحرصه على الوفاء بإلتزاماته في مواعيدها.

ب. **القدرة على الإستدانة:** وهو التحقق من المركز المالي للعميل ومعدل ربحيته وسرعة تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة، ومدى كفايتها لسداد إلتزامات القرض في مواعيدها.

ج. **كفاية رأس المال:** وهي الموارد المملوكة لطالب الإئتمان، أي ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير،وعادة تتأثر قدرة العميل في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه (جلدة، د.س.ن).

د. **الضمانات:** وهي ما يقابل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من ضمانات كافية في حال تعثر سداد القرض وفوائده، وتأخذ هذه الضمانات أشكال مختلفة كالرهن العقاري والتجاري والأوراق التجارية على غير ذلك، وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض، كما يمكن أن تكون هذه الضمانات شخصية في صورة كفيل يضمن المقترض (زبدة، د.س.ن).

ه. **الظروف الإقتصادية:** تؤثر الظروف الإقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزاماته والتي قد تكون غير مواتية، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض. ولكن الظروف الإقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الإئتمان (قحف، 2000)

5. صناعة القرار الإئتماني: تعتبر صناعة قرار إئتماني ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة متكاملة من الحلقات المترابطة ببعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها، لهذا نجد أن صناعة القارا الإئتماني يمر بعدة مراحل وهي:

أ. **مرحلة ما قبل إتخاذ القرار:** وهي مرحلة تمهيدية، تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها البنك وهي:

- التسويق المصرفي لخدمات البنك؛
- الإستعلام الإئتماني؛
- التنازل المبدئي لطلب الإئتمان؛

- التفاوض مع طالب الإئتمان؛

ب. مرحلة إتخاذ القرار الإئتماني: وهي مرحلة خلق القرار الإئتماني ويتخللها ما يلي:

- تحديد المخاطر الإئتمانية لطلب الإئتمان؛
- الضوابط الموجهة لهذه المخاطر؛
- قياس المخاطر الإئتمانية؛
- تقييم الجدارة الإئتمانية؛
- صياغة القرار الإئتماني؛
- إعتماد السلطة المختصة بالقرار الإئتماني؛

ج. مرحلة ما بعد القرار الإئتماني: وهي مرحلة ترجمة القرار عمليا ويتخللها مجموعة من الإجراءات منها:

- السيطرة على الضمانات؛
- إستخدام التسهيلات الإئتمانية؛
- المتابعة المكتبية والميدانية للتسهيلات؛
- سداد التسهيلات التي تم منحها؛

6. العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار الإئتماني: يأخذ القرار الإئتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات التسهيلات الإئتمانية المقدمة للعملاء، في ضوء عناصر متحمكة في النشاط الإئتماني، ولا تقوم هذه العناصر على جمع وتحليل معلومات العميل فقط، حيث أن دراسة الحالة الإئتمانية للبنك والإئتمان في حد ذاته، والعوامل المحيطة، له أثره في القرار الإئتماني.

أ. العوامل الخاصة بالعميل: وتتمثل في مجموعة من العوامل خاصة بالعميل واجب إحترامها عند تقديم الإئتمان وهي: شخصية العميل وسمعته وكفاءته، رأس ماله ووضيعته المادية، ضماناته المقدمة، قدرته على تسديد إلتزاماته، الظروف الإقتصادية المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها (هنيدي، 2000).

ب. العوامل الخاصة بالبنك: وتتمثل العوامل الخاصة بالبنك في ما يلي: لرأس مال البنك وإحتياطاته دور في رسم السياسة الإئتمانية للبنك، كما درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها لها نفس الأهمية،كما أن آجال الودائع تؤثر في القرار الإئتماني حيث كلما زادت الودائع زادت الستهيلات الإئتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح، بالإضافة إلى إستراتيجية البنك في قرار منح الإئتمان فقد تكون هجومية أو رشيدة في قرار منح الإئتمان، إضافة إلى حصة البنك في السوق المصرفي، الهدف العام للبنك و إمكانياته المادية والبشرية (النعيمي، 2010).

ج. العوامل الخاصة بالإئتمان: يجب أن يكون الغرض من القرض واضح ومحدد داخل الدراسة الإئتمانية، وأن يعكس نفسه في الكيفية التي سيتم بها من منح التسهيلات، ونجد أن الغرض من القرض يرتبط بعدة عناصر هي: المدة الزمنية للقرض، مصدر السداد، طريقة السداد المتبعة، نوع القرض المطلوب، ومبلغه (الرحيم، 2008، الصفحات 286-287).

د. عوامل خارجية: وهي عوامل تكون خاصة بالبنك أو بالعميل أو بقطاع نشاط العميل تتحكم فيها عدة محددات وتتمثل في: التشريعات القانونية للدولة(قوانين، مراسيم وتعليمات...)، بالإضافة للظروف العامة السياسية والإقتصادية للدولة (السياسات النقدية والحكومية)، أومحيطها الإقليمي والدولي،.

IV. الطريقة والأدوات:

1. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك التجارية العمومية وهي:

- القرض الشعبي الجزائري(CPA)؛
- بنك التنمية المحلية(BDL)؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)؛
- البنك الخارجي الجزائري(BEA)؛
- البنك الوطني الجزائري(BNA)؛

2. الأدوات المستخدمة في الدراسة إستخدمت الدراسة أدوات مختلفة حسب كل مرحلة في البحث وهذا من خلال:

- دراسة الوثائق وملفات منح الإئتمان في البنك؛
- الملاحظة من دون مشاركة؛

- إعداد دليل المقابلة؛
- إختيار أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي ذوي خبرة وعلى علاقة بالدراسة؛
- القيام بالمقابلات مع موظفي أقسام الإئتمان، حيث دامت مدة المقابلة من 45 دقيقة حتى ساعة؛
- تحليل المعلومات المجمعة بإستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo 12؛

أ. المقابلة: تعد المقابلة أحد أهم أدوات الدراسة. وهي وسيلة جيدة لجمع المعلومات والبيانات والحقائق حول مشكلة أو موضوع ما عن طريق المواجهة بين طرفي القضية، من يجمع المعلومات ومن يعطيها (برو، 2014). وبما أن دراستنا دراسة إستكشافية، تعتمد على المقاربة الكيفية، كان لابد من البحث عن طرق لجمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

ب. المقابلة الحرة: ساعدتنا المقابلة الحرة في الدراسة على الإطلاع على مختلف وكالات البنوك، وتم فيها طرح أسئلة عامة ومفتوحة على موظفي أقسام الإئتمان الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، حيث كانت هذه المقابلات تمهيد لإعداد دليل أسئلة المقابلة نصف الموجهة، وضبط محاوره وتعديله من خلال إضافة أو حذف بعض الأسئلة، وهذا ما ساعد في صدق وثبات أداة المقابلة المستخدمة في الدراسة.

ج. المقابلة نصف الموجهة: في هذا النوع من المقابلة يقوم الباحث بتحديد مجموعة من الأسئلة بغرض طرحها على المبحوث، مع إحتفاظ الباحث بحقه في طرح أسئلة من حين لآخر دون خروجه عن الموضوع (حميدشة، 2012). وقد إستخدمنا المقابلة نصف الموجهة لأن طبيعة أسئلتها تسمح للفرد المستجوب من الإجابة بالأسلوب الذي يسمح له بالإجابة مباشرة والإجابة قدر الإمكان على الأسئلة المحددة في دليل المقابلة.

3. جمع البيانات: بما أن دراستنا تعتمد على المقاربة الكيفية، ولا توجد دراسات سابقة في الموضوع، كان لابد من البحث عن طرق لجمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

أ. تصميم دليل المقابلة إن الدليل أشبه ما يكون بإستمارة المقابلة التي تضم جميع الأسئلة التي سوف توجه للمقابل، سواء كانت أسئلة محددة أو شبه محددة أو غير محددة إطلاقا، وذلك طبقا لما تقتضيه طبيعة الهدف من السؤال (دهيمي، 2012). وقد أخذنا في بداية التصميم تعريف بموضوع الدراسة وذكر الهدف من المقابلة، كما قمنا بإدراج وكتابة تقديم للمقابلة، والذي يحتوي على عدة نقاط وهي: تاريخ وساعة المقابلة بالنسبة للمقابلة، والمنصب، المؤهل، الخبرة، تسمية البنك أو فرعه، الولاية التي فيها البنك بالنسبة للمقابل من جهة ثانية. ثم قسمنا دليل المقابلة إلى محاور أساسية، وذلك تماشيا مع إشكالية وفرضيات الدراسة، وقد تنوعت الأسئلة حسب كل محور وأبعاده من أجل الحصول على إجابة للإشكالية بشكل عام، وإثبات أو نفي الفرضيات، بعد مقارنة آراء وإجابات موظفي أقسام الإئتمان في البنوك عينة الدراسة.

ب. مناخ المقابلة: حيث سوف نشرح مجرى المقابلات التي قمنا بها في الدراسة ولهذا وضعنا جدول تم تقسيمه إلى أربعة أعمدة ، حيث تم التطرق في العمود الأول إلى ماهية موظف الإئتمان والوظيفة الحالية ومكان عمله، والعمود الثاني تاريخ المقابلة ومدتها، والعمود الثالث تحدثنا فيه عن ظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير ذكرنا فيه الأهداف الأساسية لهذه المقابلة.

الجدول رقم(01): جمع البيانات والمعلومات

موظف الإئتمان	تاريخ المقابلة ومدتها	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية للمقابلة
- الموظف الأول: - الخبرة: - المؤهل العلمي: - التخصص: - الوظيفة الحالية: - المؤسسة المستخدمة:	- تاريخ المقابلة: - الساعة:	- طريقة الإستقبال: داخل البنك. - عرض طبيعة مشروع الدراسة. - شرح الغرض من المقابلة. - إتاحة الوقت الكافي للموظف للإجابة عن الأسئلة. - إعطاء فرصة للموظف لطرح جميع إستفساراته حول المقابلة.	- أبعاد المقابلة.

المصدر: من إعداد الباحثتين.

ونهدف من خلال هذا الجدول إثبات صدق الأداة المستخدمة ويعتبر دليلا على مدى مصداقية البيانات التي سيتم جمعها والإعتماد عليها، وهذا بتهيئة مناخ يسمح للباحث من جهة بتسجيل كل البيانات التي تتعلق بكل موظف الذي تمت مقابلته وتسجيل تاريخ ومدة المقابلة، وطريقة الأجوبة، ومن جهة أخرى خصص جانب لظروف المقابلة والتي تتعلق بالموظف الذي سيجيب عن الأسئلة، من حيث طريقة الإستقبال

وهل كانت المقابلة على إنفراد أو داخل المكتب مع بقية الموظفين، هذا مع منح الوقت الكافي للموظف لفهم موضوع الدراسة وإعطائه فرصة لطرح أسئلته واستفساراته حول المقابلة، كما خصص العمود الأخير لتوضيح الهدف من المقابلة والذي يتعلق بالأبعاد التي تحتويها.

ج. مناخ المقابلات الحرة: تمت المقابلات مع مديري الوكالات البنكية لمرة واحدة مع مدير كل وكالة بنكية لمدة تراوحت بين 20 إلى25 دقيقة، والأسئلة كانت أسئلة مفتوحة، وتخص عديد من النقاط امن خلال:

- التحدث عن إجراءات منح الإئتمان في البنك؛
- طرح أسئلة عن إستخدام المعلومات المحاسبية في قرارات منح الإئتمان.
- طرح أسئلة عن إهتمام البنك بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لطالبي الإئتمان.
- التحدث عن دور الإلتزام الإفصاح عن المعلومات والبيانات في القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات؛
- تحديد موعد لإجراء المقابلة نصف الموجهة مع موظفي قسم الإئتمان.

د. مناخ المقابلة نصف الموجهة ويتم شرح مناخ المقابلة من خلال جدول لخصنا فيه مجرياتها، إذ قسم هذا الجدول إلى أربعة أعمدة، حيث يحتوي العمود الأول على معلومات تتعلق بموظف الإئتمان (اسمه، مؤهله، منصبه، مكان عمله)، أما العمود الثاني فقد خصصناه لتاريخ ومدة المقابلة، والعمود الثالث خصص لظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير خصصناه أهداف الدراسة، ويمكن شرح هذا المناخ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مناخ المقابلات نصف الموجهة في البنوك التجارية الجزائرية.

موظف الإئتمان	تاريخ ومدة المقابلة	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية للمقابلة
- الموظف الأول. **- الخبرة:** 15 سنة. **- المؤهل العلمي:** ماستر إدارة أعمال. **- التخصص:** إدارة أعمال. **- الوظيفة الحالية:** مكلف بالدراسات.	- تاريخ المقابلة: 2018/04/03 - الساعة:10:45صباحا. - اللقاء تم داخل البنك. - مدة المقابلة: 45 دقيقة.	- تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ - شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ - منحها فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ - منحها الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	- مفهوم الإفصاح المحاسبي لدى موظفي أقسام الإئتمان في البنوك؛ - علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بإتخاذ القرارات الإئتمانية من خلال: أهميتها، خصائصها، أهدافها. -علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بقرارات منح الإئتمان من خلال: الإلتزامات، الإفصاحات، الوسائل. -علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح الإئتمان من خلال: القوائم المالية، معايير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، كفايته للتحليل المالي والإئتماني، مساهماته، كفايته في ترشيد القرارات. - علاقة مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي من خلال: تأثيره، كفايته،الصعوبات، المقترحات.

- **الموظف الثاني.** - **الخبرة:** 27 سنة. - **المؤهل العلمي:** ليسانس علوم تجارية. - **الوظيفة الحالية:** مسؤول قسم الإئتمان. - **التخصص:** محاسبة.	- تاريخ المقابلة: 2018/03/27. - الساعة: 09:30 صباحا. - اللقاء تم داخل البنك. - مدة المقابلة: ساعة.	- تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ - شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ - منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ - منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	- نفس الأهداف السابقة؛
- **الموظف الثالث.** - **الخبرة:** 21سنة. - **المؤهل العلمي:** ليسانس علوم تسيير. - **التخصص:** مالية. - **الوظيفة الحالية:** مفتش.	- تاريخ المقابلة: 2018/03/25. - الساعة: 10:15صباحا. - اللقاء تم داخل البنك. - مدة المقابلة: 50دقيقة.	- تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ - شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ - منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ - منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	- نفس الأهداف السابقة؛
- **الموظف الرابع.** - **الخبرة:** 23سنة. - **المؤهل العلمي:** ماجستير علوم تسيير. - **التخصص:** مالية. - **الوظيفة الحالية:** مسؤول قسم الإئتمان.	- تاريخ المقابلة: 2018/03/27. - الساعة: 10:45صباحا. - اللقاء تم داخل البنك. - مدة المقابلة: 45 دقيقة.	- تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ - شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ - منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ - منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	- نفس الأهداف السابقة؛
- **الموظف الخامس.** - **الخبرة:** 07 سنة. - **المؤهل العلمي:** ليسانس علوم تجارية. - **التخصص:** مالية. - **الوظيفة الحالية:** مساعد تجاري.أ.	- تاريخ المقابلة: 2018/03/27. - الساعة: 17:30مساءا. - اللقاء تم في بيت الموظفة. - مدة المقابلة: ساعة.	- تقديم الشكر للخبيرة على قبول المقابلة؛ - شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبيرة؛ - منحها فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ - منحها الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	- نفس الأهداف السابقة؛

المصدر: من إعداد الباحثتين.

V. النتائج ومناقشتها:

1. نتائج المقاربة المعجمية(L'approche Lexicale) الهدف منها وصف"ما"، نتحدث عنه، وهو التحليل أو القياس المعجمي،الذي يستند على الإحصاء الترددي (تكرار أثر المفردات) والتشابه بين الكلمات المستخدمة في المقابلات(Bernard Fallery, 2013) .

الجدول رقم(03) المصطلحات الأكثر تكرارا

المصطلحات	عدد الأحرف	التكرار	النسبة المرجحة %	المصطلحات المتشابهة
الإئتمان	8	153	3,84	الإئتمان
الإفصاح	7	133	3,34	الإفصاح
المحاسبي	8	126	3,16	المحاسبي
منح	3	115	2,89	منح
المالية	7	109	2,74	المالية
القوائم	7	84	2,11	القوائم
قرارات	6	75	1,88	قرارات
البنوك	6	71	1,78	البنوك
المعلومات	9	60	1,51	المعلومات
المحاسبية	9	50	1,26	المحاسبية
المالي	6	47	1,18	المالي
المالية	7	109	2,74	المالية
مستوى	5	38	0,95	مستوى
المؤسسات	8	28	0,70	المؤسسات
معايير	6	27	0,68	معايير
الدولية	7	23	0,58	الدولية
المحاسبة	8	23	0,58	المحاسبة
النظام	6	23	0,58	النظام
متخذي	5	22	0,55	متخذي
إدراك	5	21	0,53	إدراك

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

من خلال الجدول السابق تم إستخراج الإحصاء الترددي(تكرار المصطلحات) لعشرون كلمة مرددة والتي يساوي عدد أحرفها من ثلاثة فما فوق. فالجدول الأول يوضح المصطلحات الأكثر تكرارا من خلال أقوال موظفي أقسام الإئتمان أثناء المقابلات بصفة عامة، والجدول الثاني يوضح تكرار المصطلحات حسب كل موظف وهذا كما يلي:

الجدول رقم(04) تكرار المصطلحات حسب كل موظف إئتمان في البنوك

المصطلح	المقابلة 01	المقابلة 02	المقابلة 03	المقابلة 04	المقابلة 05	المجموع
الإئتمان	27	29	30	35	32	153
الإفصاح	23	27	28	28	27	133
المحاسبي	21	23	27	28	27	126
منح	19	21	25	26	24	115
المالية	20	21	24	23	21	109
القوائم	16	17	18	17	16	84
قرارات	11	12	91	17	16	75
البنوك	11	11	16	17	16	71
المعلومات	9	12	13	15	11	60
المحاسبية	9	10	12	9	01	50

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفيةNvivo

تبين نتائج الجدولين السابقين أن هناك مصطلحات تكررت بكثرة، مما يدل على أهميتها بالنسبة لموضوع الدراسة. حيث تمثلت هذه المصطلحات في الكلمات المكونة لمتغيرات وفرضيات الدراسة. وهذا ما يدل على أن المقابلات التي أجريت بالبنوك مع موظفي أقسام الإئتمان كانت دقيقة وركزت على مفردات تخدم مكونات البحث.

فنلاحظ أن مصطلح **الإئتمان** (المتغير التابع) جاء في المرتبة الأولى وتكرر153 مرة، وهذا ما يدل على أن أسئلة المقابلة كانت تدور حول ميدان الدراسة، وهذا راجع لأهميته وطبيعة تداول هذا المصطلح في البنوك. وجاء مصطلح **الإفصاح** (المتغير المستقل) في المرتبة الثانية وتكرر 133 مرة، مما يدل على أن هناك دراية ودرجة كبيرة من الأهمية لدى كل موظف أو خبير لهذا المصطلح في البنوك. وجاء مصطلح **المحاسبي** في المرتبة الثالثة بتكرار 126 مرة، وهو ما يدل على فهم موظفي أقسام الإئتمان لأسئلة المقابلة ولمصطلحات الدراسة. وجاء في المرتبة الرابعة مصطلح **منح**، والذي تكرر 115 مرة، وهو دليل على أن موظفي أقسام الإئتمان في كل إجابة يتحدثون أن الأثر الذي يحدثه الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان.

2. معامل التشابه النصي(L'Approche Linguistique) والهدف منها وصف"كيف"، نتحدث، وتوصف هذه المقاربة بأنها "لغوية"، بقدر ما أنها تسمح بإدراك مستويين من الخطاب: ليس فقط التصنيف والترتيب النحوي (من قال ماذا؟)، ولكن أيضا مطابقة الدلالات بطريقة عملية (كيف؟ مع أي أثر؟)(Bernard Fallery, 2013) .

الجدول رقم(05) معاملات التشابه النصي بين موظفي أقسام الإئتمان في البنوك التجارية

المصدر.أ	المصدر.ب	معامل التشابه النصي
\\Filesالمقابلة 4	\\Filesالمقابلة 3	0,982074
\\Filesالمقابلة 5	\\Filesالمقابلة 3	0,975545
\\Filesالمقابلة 5	\\Filesالمقابلة 4	0,974492
\\Filesالمقابلة 4	\\Filesالمقابلة 2	0,970927
\\Filesالمقابلة 2	\\Filesالمقابلة 1	0,968079
\\Filesالمقابلة 4	\\Filesالمقابلة 1	0,967383
\\Filesالمقابلة 3	\\Filesالمقابلة 2	0,967061
\\Filesالمقابلة 3	\\Filesالمقابلة 1	0,962894
\\Filesالمقابلة 5	\\Filesالمقابلة 1	0,958111
\\Filesالمقابلة 5	\\Filesالمقابلة 2	0,95757

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

تظهر نتائج الجدول السابق وجود تشابه كبير بين بيانات المقابلات التي أجريت مع موظفي أقسام الإئتمان، بإعتبارها كمصدر لجمع بيانات حول أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. حيث نجد هناك تشابه كبير بين المقابلة رقم 03 وبقية المقابلات حيث جاء هذا الخبير في المرتبة الأولى وهذا للتشابه الكبير في الأقوال بينه وبين الخبير في المقابلة رقم 04 بمعامل تشابه نصي يساوي 0,982074. وفي المرتبة الثانية الخبير رقم 05 مع بقية الخبراء بمعامل تشابه نصي يساوي 0,975545. ونجد أن الخبير الأول كان التشابه بينه وبين بقية الخبراء كبيرا لكنه أقل من حيث معامل التشابه مقارنة بالخبير رقم 03 والخبير رقم 04. ومن هذا نستنتج أن هناك تشابه نصي كبير بين الموظفين الخمسة وهذا من خلال تقارب معاملات التشابه النصي بينهم والتي تراوحت بين 0,982074 و095757 وهذا ما يدل على أغلبية الأجوبة كانت متشابهة وتدعم بعضها البعض.

3. إختبار الفرضيات:

سنقوم بإختبار فرضيات الدراسة من خلال التحليل السابق لأوجه التشابه والإختلاف بين أقوال موظفي أقسام الإئتمان في المقابلات، وإستخلاص نقاط التوافق والإختلاف بين الجانب النظري والجانب الميداني، من خلال إستخراج العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة بين المتغير المستقل(الإفصاح المحاسبي) والمتغير التابع(قرارات منح الإئتمان).

أ. الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت **بدرجة جيد**، حيث كانت الإجابات من وجهة نظر موظفي أقسام الإئتمان متشابهة ومتطابقة في الجانب النظري ولكن ليس بشكل كامل. وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تكرار المصطلحات(المعلومات المحاسبية، الشفافية، المصداقية، قرارات منح الإئتمان) مما يدل على أهميتها في قرارات منح

الإئتمان.

- أكد الجميع أن المعلومات المحاسبية مهمة في التحليل المالي خاصة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- أكد الجميع أن هناك المعلومات المحاسبية لوحدها ليست كافية لإتخاذ قرارات منح الإئتمان. فهناك معلومات أخرى لها أثر في قرار منح الإئتمان كسمعة العميل.

ب. الفرضية الثانية: يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت **بدرجة جيد جدا**، وقد أجاب كل موظفي أقسام الإئتمان من وجهة نظرهم فكانت إجاباتهم متشابهة إلى حد كبير، وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تكرار المصطلحات(الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، قرارات منح الإئتمان) مما يدل على أن كل موظفين أقسام الإئتمان على دراية بالإفصاح المحاسبي وأهميته في إتخاذ قرارات منح الإئتمان.
- وجود علاقة قوية بين مصداقية وموثوقية القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

ج. الفرضية الثالثة: وجود علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت **بدرجة جيد جدا**، وقد كانت إجابات كل موظفي أقسام الإئتمان من وجهة نظرهم متشابهة جدا، وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تطابق أقوال الموظفين في الإجابة عن أثر مستوى إدراك متخذي بمعايير الإفصاح المحاسبي على إتخاذ قرارات منح الإئتمان.
- توافق إجابات موظفي أقسام الإئتمان في شرح الصعوبات التي تواجههم عند إتخاذ قرارات منح الإئتمان.
- تطابق مقترحات كل موظفي أقسام الإئتمان للتكوين وتحديث المعلومات لموظفي البنوك.

VI. الخاتمة:

يعد هذا البحث كمساهمة جديدة في مجال دراسة الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وما يميزها أنها دراسة كيفية، إستخدمت برنامج تحليل البيانات الكيفية(Nvivo12)، والذي ساعدنا على تحليل نتائج المقابلات مع موظفي أقسام الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. وقد أخذنا في بحثنا هذا تحقيق أهداف تتمثل في إثبات وجود أثر للإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية. وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان على مصداقية وشفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الإئتمان؛
- تعتبر القوائم المالية للمؤسسات طالبة الإئتمان أهم الأدوات في التحليل المالي؛
- يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة، وازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- يعد الإفصاح المحاسبي أداة بإمكانها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية في البنوك في إتخاذ قرارها بمنح الإئتمان؛
- تتفق جميع البنوك على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق؛

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات تمثلت في:

- لتفعيل استخدام القوائم المالية في قرار منح الائتمان فإنه يجب التقليل ما أمكن من الأسباب التي تحد من استخدام هذه القوائم، وبالأخص عدم مصداقيتها وعدم تعبيرها عن الوضع المالي للزبون(طالب الإئتمان)؛
- القيام بدورات تكوينية وتدريبية متخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية، لموظفي البنوك بشكل عام وموظفي أقسام الإئتمان بشكل خاص.

VII. الإحالات والمراجع:

1. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (2002). *دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.ص35.
2. لطيف زيود، حسان قيطيم، أحمد فؤاد مكية .(2007) .*دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار* .سوريا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد29. العدد01. ص.179.
3. نوال بن اعمارة. (17-18 جانفي 2010). *طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية* .المركز الجامعي بالوادي. الملتقى الدولي الأول حول :النظام المحاسبي المالي الجديد NSCFفي ظل معايير المحاسبة الدولية . ص.11-10
4. مكية ,ل .ز.(2007) .ص181

5. حكيم براضية، بن علي عزوز. (2015). *أهمية الإفصاح وفق المعايير المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية*. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . العدد 14. ص77.

6. فتيحة صافو .(2015) .*أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية* .أطروحة دكتوراه علوم. الجزائر :جامعة الشلف.ص144.

7. محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثامنة .(2007) .*الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي* .المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. المجلد 10. العدد 02ص.195

8. صافو ,ف.(2015) .ص145.

9. صلاح الدين سوالم .(2014) .*مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية -إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول*.مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون. العدد 38. ص.92-91

10. سعيدي عبد الحليم .(2015) .*محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي-دراسة عينة من المؤسسات* .أطروحة دكتوراه طور ثالث ,الجزائر :جامعة محمد خيضر ببسكرة.ص182-183.

11. العابدي دلال .(2016) .*حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية* . أطروحة دكتوراه طور ثالث ,الجزائر :جامعة محمد خيضر ببسكرة.ص79.

12. عاطف جابر طه عبد الرحيم .(2008) .*تنظيم وإدارة البنوك(منهج وصفي تحليلي)*. مصر. الدار الجامعية.ص281.

13. تانيا قادر عبد الرحمن .(2012) .*دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الإئتماني المصرفي-دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدين كركوك* .مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية. *المجلد 08*. العدد 26. ص71.

14. طارق طه .(2007) .*إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت* .مصر. دار الفكر العربي.ص446-447.

15. سليمان ناصر .(2012) .*التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان* .الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.ص30.

16. أحمد صلاح عطية .(2003) .*محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية* .مصر.الدار الجامعية.ص163-164.

17. البديوي ,م .ف .(2012) .*إدارة البنوك*.ط01 .مصر. المكتبة الأكاديمية.ص25.

18. محمد فتحي البديوي .(2012) .ص24.

19. محمد عبادي .(2014) .*تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الإئتمان-دراسة تحليلية للفترة .(1989-2009)* .مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون. العدد 39. ص33.

20. خالد حسن زبدة .(د.س.ن). *واقع السياسات الإئتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة .(2006-2012)*. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. *المجلد 16*ص.04

21. سامر جلدة.(د.س.ن). *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*. ط01. الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.ص144.

22. زبدة ,خ .ح.(د.س.ن). ص04.

23. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف .(2000) .*تنظيم وإدارة البنوك(السياسات المصرفية)*. مصر.المكتب العربي الحديث. ص158.

24. منير إبراهيم هنيدي .(2000) .*إدارة البنوك التجاري(مدخل إتخاذ القرارات)* .ط 03. مصر. مركز الدلتا للطباعة. ص220-222.

25. إبراهيم محمد على الجزراوي، نادية شاكر النعيمي .(2010) .*تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة-دراسة نظرية-تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار خلال الفترة 2005-2007*. مجلة الإدارة والإقتصاد. العدد 83.ص07.

26. الرحيم ,ع .ج.(2008) . ص286-287.

27. محمد برو .(2014) .*الموجه في منهجية العلوم الإجتماعية* .الجزائر. دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع. ص108.

28. نبيل حميدشة .(2012) .*المقابلة في البحث الإجتماعي* .مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية. ص.102

29. زينب دهيمي.(07-08 مارس2012). *إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الإجتماعية-دراسة ميدانية في قسم علم الإجتماع على بعض طلبة الماجستير بجامع الجزائر جامعة قاصدي مرباح بورقلة*. أشغال الملتقى الوطني الأول حول :إشكالية العلوم الإجتماعية في الجزائر -واقع وآفاق .ص10.

30. Bernard Fallery, Florence Rodhain. (2013, May 10). *Quatre approches our l'analyse de données trxtuelles: lexicale,linguistique,cogntive,thématique*. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00821448 , p 02-09.